الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
news@alwasatnews.com | alwasat.bahrain@gmail.com
العدد 5206 الخميس 8 ديسمبر 2016 الموافق 8 ربيع الأول 1438هـ
Thursday 8 December 2016, Issue No. 5206

وزعت أكثر من 6.200 وحدة خلال العام الجاري...

«الإسكان»: أمر ولي العهد أسهم في رفع معدل الإنجازات الإسكانية في برنامج عمل الحكومة

■ المنامة - بنا

□ فور صدور أمر ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خلال زيارته الأخيرة لوزارة الإسكان بالبدء في توزيع 3,200 وحدة سكنية إضافية بعدما تكللت عملية توزيع الـ 3,000 وحدة سكنية بنجاح التي أمر بها سموه في وقت سابق بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر المبارك، سرعان ما سخَّرت وزارة الإسكان جهودها في تنفيذ أمر سموه لتلبية الاحتياجات الإسكانية بمختلف محافظات مملكة البحرين.

وقالت وزارة الاسكان إنها «وفي إطار جهودها وسعيها المستمر نحو تغطية الطلبات الإسكانية المدرجة على قوائم الانتظار، قامت الوزارة بمضاعفة جهودها وتسخير طاقاتها لتنفيذ أمر سمو ولي العهد، وشرعت في وضع الخطط والإسراع في تنفيذها، لتتمكن في غضون فترة زمنية قصيرة من إتمام توزيع 6,200 وحدة سكنية».

وأشارت إلى أن «المشاريع التي جرى توزيعها وأخرى غيرها تعد مؤشرًا واقعيًا على حجم العمل الإسكاني الذي استطاعت الوزارة أن تطبقه منذ الشروع في تنفيذ الخطة الإسكانية، إضافة إلى كونها تمثل ركائز أساسية في البرنامج الزمني لتنفيذ برنامج عمل الحكومة لبناء 25 ألف وحدة سكنية قبل نهاية العام 2018، والمنبثقة عن التوجيه الملكي السامي ببناء 40 ألف وحدة سكنية التي أمر عاهل البلاد بتنفيذها في أسرع وقت ممكن».

وأكدت الوزارة أنها «استطاعت بفضل أمر سمو ولي العهد توزيع أكثر من 6,200 وحدة سكنية خلال النصف الثاني من العام الجاري، والتي جاءت على مرحلتين في رفع نسبة إنجاز وزارة الإسكان من برنامج عمل الحكومة لتصل إلى 37.1 في المئة في 2016 الذي شهد تخصيص وتوزيع أكثر من 9,500 وحدة سكنية».

وكشفت البيانات الإخبارية الصَّادرة عن الوزارة خلال الفترة الأخيرة، أنَّ المدن الإسكانية الجديدة تعد ركيزة العمل الرئيسية للوزارة، كونها ستلبي آلاف الطلبات الإسكانية، وهذا ما سلطت عليه الضوء في برنامج التوزيعات، بعد أن شملت خطة توزيع الوحدات الإضافية المأمور بتوزيعها أكثر من 1,000 وحدة سكنية بالمحافظة الشمالية، وما يقارب 685 بالمحافظة الجنوبية، وأكثر من 700 وحدة سكنية بالمحافظة العاصمة و905 وحدات بمحافظة المحرق، والتي أسهمت بشكلٍ ملحوظ في خفض الطلبات الإسكانية المدرجة على قوائم الانتظار بما يتسق ورؤية الوزارة، من بينها 2,564 طلباً إسكانيّاً شملته المدن الإسكانية.

وفي إطار تعزيز وتفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص، فقد أدرجت وزارة الإسكان في خطتها لتوزيع 3200 وحدة سكنية إضافية أحد المشاريع الإسكانية الذي تنفذه بالشراكة مع القطاع الخاص بعدما شملته في برنامج التوزيع المسبق والذي تضمن 3,000 وحدة سكنية، الأمر الذي ضاعف من أهمية خطة التوزيع؛ كونه يمثل خطوة متقدمة في المحور الآخر لبرنامج عمل الحكومة، المتعلق بتعزيز وتفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص، حيث إنه وللمرة الأولى يتم تخصيص وحدات مشروع تم تنفيذه من قِبل القطاع الخاص، الأمر الذي يمثل نقلة حقيقية في ملف السكن الاجتماعي بالمملكة، حسبما جاء في بيانٍ سابق صادر عن الوزارة.

ويأتي إنجاز هذه المبادرات في قطاع الإسكان انطلاقًا من رؤية القيادة الحكيمة التي أسس دعائمها المغفور له الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة – طيب الله ثراه – ، وسار على خطاها عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مواكبًا للعملية التنموية التي تشهدها البلاد، وفي إطار توفير كافة متطلبات واحتياجات المواطنين بما يلبي طموحاتهم في حياة كريمة ويعزز مساهماتهم في البناء والتنمية.

إنَّ وزارة الإسكان حريصة على رفع نسبة تملُّك المواطنين للسكن المناسب، وتوفير المقومات كافة لتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، لما في ذلك من تعزيز للروابط الأسرية وتحقيق مزيد من الاستقرار، وحشد كافة الطاقات والإمكانيات للمضي قدمًا في التنمية الشاملة، بفضل الدعم اللامحدود من القيادة الحكيمة وبتوجيهات عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ومتابعة رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وأوامر ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

الاعتصامات الإسكانية تربك توزيعات مشاريع الوزارة وتعيد جدلية «الأقدمية» و«المناطقية»

■ الوسط - حسن المدحوب

□ تواجه وزارة الإسكان معضلة في تغليب معيار الأقدمية في توزيع المشاريع الإسكانية، قبال الاعتصامات المناطقية التي يطلقها الأهالي في كثير من المناطق؛ أملاً في نيل حصةٍ من كعكة هذه المشاريع التي تقام في مناطقهم.

يوم السبت (26 نوفمبر/ تشرين الثاني)، اعتصم أصحاب طلبات الإسكان لمجمعي 1019 و1022 بدمستان، وذلك أمام مشروع اللوزي؛ للمطالبة بما أسموه (إنصافهم) في توزيع الوحدات السكنية، وتخصيص نسبة لهم. وكذلك احتجاجا على عدم استفادة أي أحد من هذين المجمعين من توزيع الدفعات الماضية لهذا المشروع.

وقبله بيوم، الجمعة (25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016)، جدد أصحاب الطلبات الاسكانية بعالي وإسكانها اعتصامهم بالقرب من مشروع الرملي الاسكاني؛ وذلك للمطالبة بنسبة أكبر من التي حصلوا عليها أثناء توزيع الدفعة الأولى.

الاهالي في: البلاد القديم، الدراز، الديه، كرزكان، ومناطق اخرى، نفذوا على مدى الاشهر الماضية اعتصامات مشابهة، الا ان مطالبها تراوحت بين المطالبة بتغليب معيار الاقدمية لبعضها، وبين المطالبة بالمناطقية وشمول اصحاب المنطقة ذاتها التي يقام فيها المشروع بحصة اكبر من التوزيعات لدى اعتصامات أخرى.

ففي الوقت الذي تريد فيه الوزارة أن تعطي لمعيار الأقدمية قصب السبق في التوزيع بعد سنوات من تغليب التوزيع المناطقي، الذي أدى إلى بونٍ شاسع في تلبية الطلبات الإسكانية للمواطنين بحسب مناطق سكنهم ومحافظاتهم، فإن الاعتصامات المناطقية باتت تؤرّق الوزارة وتعطّل سعيها الجديد لإعادة الأمور إلى نصابها السابق، وباتت في حيرة من امرها بين الجانبين.

ورغم الاعتصامات المناطقية، فإن وزارة الإسكان ماتزال حتى الآن غير قاطعة باعتماد معيار الأقدمية معياراً وحيداً في التوزيع لمشاريعها كما كان في السابق، لذلك فإن استمرار العمل على مسارَي (الأقدمية والمناطقية) ساهم في إعطاء هذه الاعتصامات حيزا في قرارات التوزيع للمشاريع الإسكانية، كما جرى في مشروع توبلي الاسكاني مثلا.

ويسير مسئولو الوزارة خطوةً للأمام لتغليب معيار الأقدمية، ويتراجعون خطوةً أخرى للوراء، بحديثهم المستمر عن مشاريع إسكانية خاصة وعامة، وهو ما أكّده وزير الإسكان باسم الحمر، الذي قال إن «الوزارة ملتزمة بتطبيق معيار الأقدمية في توزيع الوحدات السكنية، ولكنها لا تستطيع تطبيقه بالمطلق. وأشار إلى أن هناك استثناءات، ولكنها محدودة جداً، وهي إما ترتبط بالحالات الإنسانية الطارئة، أو بالتوجه الحكومي لمراعاة النسيج الاجتماعي في بعض المشاريع التي تكون امتداداً لبعض القرى أو المناطق».

وأضاف الوزير «لو نطبّق معيار الأقدمية بالمطلق، فإن أصحاب طلبات مدينة حمد سيسكنون في المحرّق، وهكذا، أهل الجنوب سيتجهون للسكن في الشمال، والعكس، وهو الأمر الذي قد لا يكون متناسباً مع تعزيز النسيج الاجتماعي، فنحن في الوزارة، نراعي هذه الجنبة عند توزيع الوحدات، والأمر معقدّ جداً».

كما أكّد وزير الإسكان، رداً على سؤال نيابي، وُجّه له في العام الجاري 2016، حول معايير توزيع الوحدات في هذه المشروعات السكنية، أن «التوزيع سيتم بحسب أقدمية الطلبات مع مراعاة حصول أهالي المنطقة المقام بها المشروع على وحدات ضمن هذا المشروع».

وجدّد التأكيد على أن «هذه المشاريع سيستفيد منها أصحاب الطلبات الإسكانية على قوائم الانتظار بحسب الأقدمية في الطلبات، وفى بعض المناطق التي تقوم الوزارة فيها باستملاك بعض الأراضي من أجل إقامة تلك المشاريع الإسكانية فإنه سيتم تخصيص ما لا يزيد عن 50 في المئة من المشروع المقام على تلك الأراضي لأهالي المنطقة بحيث لا يتجاوز عن النسبة التي ترغب الوزارة الوصول إليها بعملية التخصيص والمتبقي يوزع على أهالي المحافظة بحسب الأقدمية، موضحاً أن وزارة الإسكان لا تنشئ مشروعاً خاصاً لدائرة من الدوائر إنما المشروع المقام في المحافظة يشمل كل دوائرها ودوائر المحافظات القريبة منها».

وترى وزارة الإسكان أنَّ «سياسة الاعتصامات التي يقوم بها بعض الأفراد، قد تؤدي إلى تقديم صورة مغلوطة وتأجيج الشعور السلبي تجاه السياسة الإسكانية للحكومة التي وعلى الرغم من التحديات والمتغيرات، قدّمت خدمات إسكانية ضخمة ولاتزال من خلال الخمس مدن الجديدة قيد التنفيذ، وعلى الرغم من النتائج الاستثنائية التي حقّقتها الوزارة وبدعم كبير من القيادة الرشيدة ومتابعة الحكومة الموقرة فيَما يخص الشأن الإسكاني ببرنامج عمل الحكومة».

وأضافت الوزارة أنه «من غير المقبول الضغط على الوزارة للإخلال بعدالة التوزيع والمساواة بين المواطنين في حقوقهم في استحقاق خدماتهم الإسكانية على مستوى جميع محافظات المملكة، فهناك أنظمة تنظّم هذه الآليات، وهناك واجب وطني اتجاه المساواة في تلبية الطلبات الإسكانية للمواطنين ذوي الدخل المحدود بموجب الالتزام الدستوري».

وبيّنت الوزارة أنَّ «المشاريع العامة تهدف إلى استيعاب الطلبات الإسكانية القديمة على مستوى المحافظات، ولاسيما طلبات المناطق التي تفتقر إلى امتدادات الأراضي الصالحة لتنفيذ المشاريع الإسكانية، وبالتالي فإنَّ هناك سياسات وأنظمة مدروسة تنظر بعين الاعتبار إلى جميع الطلبات الإسكانية في مختلف المناطق».